

بعد سيطرة حزب الإصلاح عليه..

أفراد اللواء ٣٥ بتعز اليمنية يعانون الإقصاء والتهميش

• كيف دمر الإخوان كل ما بناه الحمادي؟

• تفاصيل انفجار مستودعات الأسلحة ومن يقف خلفها

• ضابط باللواء 35 يكشف تفاصيل محاولات الإخوان تصفية الأفراد من الداخل



«الأمناء» تقرير/ ليلي العامري:

يعاني منتسبو اللواء 35 مدرع بتعز اليمنية، أوضاعاً صعبة، ويتعرضون للإقصاء والتهميش، منذ اغتيال قائدهم السابق العميد عدنان الحمادي أواخر 2019، وسيطرة حزب الإصلاح على قيادة اللواء.

ومثل اللواء 35 مدرع، النسوة الأولى للقوات الحكومية بتعز، عقب الانقلاب الحوثي على الشرعية، بعد أن عمل قائده السابق العميد عدنان الحمادي على إعادة تشكيله وبناءه وفق معايير مهنية وعقيدة وطنية ليكون نموذجاً متميزاً على مستوى البلاد.

وسطر أفراد وضباط اللواء معارك بطولية في مواجهة الزحف الحوثي على تعز، منذ بداية تشكله في كاتائب الشهيد عبدالقريب عبدالوهاب، مقدماً قافلة من الشهداء الأبطال في جبهات عدة كانت تشكل أكبر مسرح عمليات بتعز يمتد من جبهة الضباب غرباً وحتى حيفان والصلو في الجنوب والجنوب الشرقي من تعز.

بداية المشوار

ويقول الضابط في اللواء عيسى المساح: «شاركنا منذ بداية تشكيل المقاومة الشعبية في نجد قسيم وتحديد منطقة الكسارة في المسراح بقيادة الشهيد طه سعيد بأسلحتنا الشخصية، وقبلها خضنا أغلب المعارك في جبهات ميلات والمقهاية وجبل هان وصولاً إلى عقاقه وكلية الطب».

وأضاف: «قاتلنا تحت قيادة يوسف الشراحي وأصبحت في جبهة الضباب، وخلال تلك الفترة بدأ العميد عدنان الحمادي بإعادة تشكيل اللواء 35 فانضمامنا إليه».

وتابع: «أثناء مدة التدريب عاودت مليشيا

الحوثي الإرهابية الهجوم على الضباب، بدءاً من فندق الحرمين، وفي تلك الفترة عزز بنا القائد الحمادي للضباب، وتمركزنا في تبة الخزان وربطنا فيها لفترة من الوقت، لتتقدم بعدها إلى تبة الجزار تليها تبة الكرساح خلف فندق الحرمين».

وأصيب عيسى المساح في تبة الكرساح، بشظايا قذيفة هاون هو وعدد من رفاقه أثناء ما كانوا يتصدون للهجمات الحوثية، نقلوا إلى إثرها إلى مستشفى خليفة العام في التربة للعلاج، وكانوا حينها يقاتلون بدون أي مرتبات وبسلاحهم الشخصي.

وفي تلك الفترات، انتقلت المعركة إلى جنوبي تعز، وتحديدًا في حيفان، لتنتقل قوات من اللواء 35 بقيادة العقيد وليد الذبحاني وفهمان الغبس، لمواجهة العدوان الحوثي هناك.

ويقول المساح: «رابطنا بموقع بني علي وموقع ظبي وجرح عدد من أفراد اللواء، جرى إسعافهم إلى عدد من مشافي العاصمة الجنوبية عدن، لتنتقل بعدها إلى جبهة الصلو».

ويذكر المساح أنه أثناء وصول التعزيزات إلى الجبهات، اكتشف الجنود وجود عبوتين ناسفتين، لم تكن من تلك التي تزرعها مليشيا الحوثي، مشيراً إلى محاولة تصفية أفراد اللواء من الداخل وكان المسؤولون عن الدعم والإسناد قادة موالون لحزب الإصلاح، «فرع الإخوان باليمن».

ويتطرق المساح إلى مشاركته ضمن قوات اللواء في جبهة الكدحة، مع كتائب أبو العباس، ومقتل وإصابة عدد من الأفراد الذين كانوا تحت قيادته منهم أقارب له. وأشار إلى حادثة تصفية شقيقه صامد المساح، القائد الميداني باللواء 35 مدرع، بعملية غادرة وجبانه، في يوم عرسه بعبوة ناسفة، وأن كل ذلك لم يمنعه من مواصلة القتال ليعاود المشاركة بجبهة حيفان.

اغتيال القائد وتصفية اللواء

ويقول المساح: «بعد اغتيال القائد عدنان الحمادي جرى تهميشنا، وكنا نقاتل بوطنية وإخلاص، وأغلب الأفراد حتى الآن بدون أرقام عسكرية منذ بداية الحرب. كما لم نتسلم أي

قطعة سلاح من أحد بعكس من ضموا اللواء فيما بعد، وصرف لهم الأطقم والاعتمادات ومنهم لم يقاتل أو قاتل بشكل بسيط».

ويوضح أن القيادة الجديدة التي خلفت القائد الحمادي، عقب اغتياله، بدأت بإيقاف الأفراد، تحت عديد المبررات منها عهد السلاح، وخصوصاً الأفراد الذين كانوا معه، وكان ذلك أثناء انشغاله بقضية تصفية شقيقه صامد، وعلاج شقيقته التي أصيبت بالعملية. ومن المبررات التي أوقف الأفراد على أساسها، وفقاً للمساح، القتال مع القيادي السلفي أبو العباس، الذي يعد أبرز خصوم حزب الإصلاح بتعز.

وأضاف: «حزب الإصلاح بدأ بممارسة الضغوط بحجة أنه نحن مقاتلين مع أبو العباس، وهذا غير صحيح، فنحن من منتسبي اللواء 35 مدرع ونخوض القتال بالجبهات ضد الحوثي ولا يوجد لنا أي عدو غيره».

وعدد المساح العشرات من رفاق السلاح، الذين سقطوا بجبهات القتال وهم يواجهون جحافل الغزو والعدوان الحوثي على تعز، ويتذكر تضحياتهم البطولية بأجلال رغم تعرض البقية لإقصاء وتهميش.

ونوه إلى حرمان عشرات القادة الميدانيين باللواء من مستحقاتهم وترقياتهم، إضافة إلى عديد الأفراد الذين لم يستلموا مرتباتهم وبعضهم مرقمين، فضلاً عن إهمال الجرحى وعدم علاجهم على حساب الدولة، حيث لا يزال العديد يعانون من مشاكل صحية خطيرة جراء الإصابات التي تعرضوا لها بالجبهات والإهمال المتعمد لاحقاً.

وشكى المساح من عدم علاج شقيقته التي أصيبت بعملية التصفية التي تعرض لها شقيقه صامد، وإهمال متابعة القضية بشكل عام، في تواطؤ واضح مع القتل، على حد تعبيره.

فيما تحدث الجندي باللواء موسى المساح عن ثلاث محاولات تصفية تعرض لها، مؤكداً أصابته خلال ذلك إضافة إلى الإصابة بالمعرك مع المليشيا والتي لم تنتهي عن القتال.

ويوضح أن آخر إصابة تعرض لها كانت بجبهة الكدحة نهاية 2021 ولم يتلق أي رعاية طبية أو اهتمام من شؤون الجرحى، مشيراً إلى تدهور وضعه الصحي جراء تكون أكياس دموية بالكبد بسبب الشظايا التي تسكن جسده.

تعد إقالته أحد مطالب الانتقالي الرئيسية..

ضبط من الانتقالي الجنوبي لإقالة معين عبدالملك وتعيين شخصية جنوبية

إجراء تعديل على الحكومة الحالية وتعيين رئيس وزراء جنوبي، وإن كان الأمر لن يكون هيناً بظل تحفظات كبيرة حتى لدى قوى سياسية شمالية قريبة نسبياً منه. وشن عضو هيئة رئاسة المجلس الانتقالي رئيس وفد المفاوضات بالمجلس ناصر الخبجي، في وقت سابق انتقادات لاذعة ضد من أسماهم «المعركلين والمعطلين» لتنفيذ بنود اتفاق الرياض، موجهاً أصابع الاتهام تحديداً إلى رئيس الحكومة معين عبدالملك ومن وصفه بـ«الطرف الإخواني» بمجلس القيادة الرئاسي.

وقال الخبجي في مقابلة تلفزيونية إن: «رئيس الوزراء معين عبدالملك يعتبر المعرقل الأساسي لتنفيذ اتفاق الرياض، ووقف حجر عثرة أمام الكثير من بنوده السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية والأمنية». واتهم الخبجي رئيس الوزراء باحتكار إدارة الملف الاقتصادي وحصر إدارة التمويلات الدولية والإيرادات بدوائر معينة تابعة لمجلس الوزراء، مشيراً إلى أن عديد الوزراء يشكون من سحب معين عبدالملك الكثير من صلاحياتهم.

كما اتهمه بالوقوف ضد تفعيل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة وهيئة مكافحة الفساد، لافتاً إلى أن هيكله وتفعيل هذا الجهاز سيصلحان العمل وسيكشفان الفساد الذي يمارسه رئيس الحكومة، على حد قوله.



منه.

ولفتوا إلى أن قيادة الانتقالي ممثلة بالزبيدي تترك أن وجودها بالمجلس الرئاسي يمتحها مزيداً من القوة، وأي انسحاب سيرتك الباب مفتوحاً أمام قوى أخرى كحزب الإصلاح، الذراع السياسية لجماعة الإخوان، للتقدم مجدداً وشغل الفراغ.

ويقول المتابعون إن من الأسباب الرئيسية التي تجعل أي تحرك للمجلس الانتقالي محسوباً وبدقة، هو الخشية من إغضاب دول التحالف العربي ولا سيما السعودية، التي ستعتبر خطوة الانسحاب من مجلس القيادة تحدياً مباشراً لها، مشيرين إلى أن الانتقالي سيحرص على الضغط من داخل مجلس القيادة بشأن

يستند عليها الانتقالي الحسيلة الصفيرية لحكومة عبدالملك، التي فشلت بتحقيق أي إنجاز اقتصادي، يمكن أن يحسب لها، فضلاً عن اتهامات تلاحق وزراءها بالتورط بقضايا فساد.

وقال الناشط محمد باحداد إن الحكومة لم تستجب لمطالب الشعب بمكافحة الفساد أو تحقق أي شيء على أرض الواقع، معتبراً أن حزم الإصلاحات الحكومية حتى الآن ما هي إلا حزم فساد، مشدداً: «لهذا نطالب بإجراء إصلاح حكومي حقيقي يضمن وجود حكومة قادرة على القيام بمهامها منها تعيين رئيس وزراء جنوبي مقابل وجود رئيس مجلس القيادة من الشمال».

وتشكلت الحكومة الحالية في 18 ديسمبر 2020، وتضم (24) وزيراً من ضمنهم (5) وزراء ينتمون للانتقالي الجنوبي.

ويرى المتابعون أن الانتقالي وعلى ضوء التحولات التي يشهدها المشهد اليمني، يرفض الاكتفاء بـ (5) وزراء ضمن الحكومة، ويطالب بأن يكون له نصف أعضاء السلطة التنفيذية مع رئيس وزراء من فريقه، فضلاً عن أنه يصر على خروج جميع التشكيلات العسكرية الشمالية من الجنوب، مشيرين إلى أن المجلس يبدو أنه على استعداد لتصعيد الموقف، لكنه غير المرجح أن يذهب حد الانسحاب من مجلس القيادة الرئاسي، وإعلان «إدارة ذاتية»، مثلما يروج مقربون

«الأمناء» عن العرب اللندنية بتصرف:

يضغط المجلس الانتقالي الجنوبي للإقالة برئيس حكومة المناصفة معين عبدالملك، وتعيين شخصية جنوبية بهذا المنصب، تتولى تشكيل حكومة جديدة تعتمد مبدأ المناصفة بين الجنوب والشمال.

وتأتي ضغوط المجلس الانتقالي الذي يقوده عضو مجلس القيادة الرئاسي الرئيس عيدروس الزبيدي، في ظل استشعار المجلس لحالة من القوة، بعد الإنجازات التي راكمها طيلة السنوات الأخيرة، والتي جعلت منه رقماً صعباً بالمعادلة اليمنية ليس فقط بالنسبة للتحالف العربي، بل وأيضاً بالنسبة للمجتمع الدولي.

ويستند الانتقالي في مطالبته بتعيين رئيس وزراء جنوبي لجملة من الاعتبارات، بمقدمتها تنفيذ بنود اتفاق الرياض الذي وقع 2019، ويقضي بشراكة سياسية تعتمد مبدأ المناصفة في تركيبة الحكومة بين المجلس الانتقالي وباقي ممثلي الشرعية.

وترى قيادة الانتقالي أن تفعيل هذه الشراكة بات ضرورة اليوم خصوصاً بعد أن تم منح رئاسة المجلس الرئاسي لشمالي، وهو رشاد العليمي، مشددة أنه حان الوقت لرئيس وزراء جنوبي.

ويرى متابعون أن من الاعتبارات الأخرى التي